الغزلي: تقنين الصحافة المكتوبة أمر لا يعني الهاكا

رئيس الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري قال لـ الصباح إن الجمع بين السمعي البصري والمكتوب سيؤثر سلبا على عملها

نظمت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، نهاية نونبر الماضي بمراكش، المؤتمر الخامس لهيآت تقنين الاتصال الإفريقية، والمؤتمر الأول لهيآت تقنين الاتصال الفرنكفونية. ومع نهاية الحدثين الهامين تسلم المغرب رئاسة الشبكتين في شخص رئيس الهاكا، أحمد الغزلي. فكان تقلد المغرب لهذه المسؤولية، والدور الذي يلعبه في تقنين وضبط المجال السمعي البصري على المستويين الدولي والوطني، مناسبة للقاء كبير حكماء المجلس الأعلى، وطرح مجموعة من المستجدات والقضايا الملحة التي يحبل بها المجال السمعي البصري المغربي.

أجرى الحوار: جمال الخنوسي – تصوير طارق النجماوي

● تمكنتم من ترؤس مجموعة من شبكات تقنين السمعي البصري خلال الآونة الأخيرة، كيف استطاع المغرب الحصول على إجماع أغلب الأطراف؟

● كنا واعين، منذ البداية، بأننا لا نخلق شيئا جديدا، بل إن تقنين المجال السمعي البصري، قامت به دول أخرى قبلنا، وكان لابد من الاطلاع على التجارب التي سبقتنا في أوربا وأمريكا، وربط علاقات في هذا الاتجاه.

فتواصلنا مع الآخرين، كان الهدف منه استقراء تجاربهم من أجل بناء هياة مغربية للضبط تستجيب للشروط المتعارف عليها دوليا. وبالتالي انخرطنا في مجموعة من الشبكات ذات البعد المتوسطي والفرانكفوني والإفريقي، بصفتنا هياة لها تجربة خاصة وهامة ومتطورة، تساهم في إغناء أي شبكة انضممنا إليها. في هذا الإطار، قمنا بربط علاقات مثمرة وبذلنا في بعض الأحيان مجهودات كبيرة من أجل تغيير الكثير من الأفكار المسبقة نحونا. كما طلبت من العديد من الهيات، خصوصا الإفريقية، الاطلاع على تجربتنا، إذ كلما خلقت هياة جديدة بالقارة تكون الهاكا أول محطة خارجية تزورها.

● ماذا يمكن أن يمنح المغرب لهذه الهيآت والشبكات؟

● نحن نمنح تجربتنا وطريقتنا في الحكامة وقدرتنا على التنظيم وضبطنا للمعرفة، وكفاءاتنا البشرية إضافة إلى نجاعتنا وإمكانياتنا التقنية المتطورة والمبتكرة.

● الملاحظ غياب تام لهيآت التقنين المغاربية ...

● المغرب هو البلد الوحيد في شمال إفريقيا الذي يمتلك مؤسسة مستقلة للضبط، قائمة الذات، ولها السلطات اللازمة، والوسائل القانونية والبشرية من أجل القيام بوظيفتها كمؤسسة تصدر قرارات حاسمة في مجال حساس جدا يتقاطع فيه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ...

بالنسبة إلى الجزائر، ليست لها هياة مماثلة لأن الأمر مرتبط أولا بتحرير القطاع السمعي البصري وهو ما لا يتحقق حتى الآن بهذا البلد. أما تونس فلديها مجلس للاتصال لكنه ذو طبيعة استشارية فقط وتابع للسلطة التنفيذية. وفي مصر، يجتمع المتعهدون في إطار تنظيم مهني فحسب وليس عبارة عن هياة للضبط. أما التجربة الموريتانية فظهرت قبل عامين مع إحداث الهياة العليا للاتصال والصحافة، والتي تمتلك خاصية الجمع بين تقنين القطاع السمعي البصري وقطاع الصحافة المكتوبة، وقد ساهمنا بشكل كبير في إدماج هذه الهياة في مجموعة من الشبكات سواء الإقليمية أو القارية.

● بالنسبة إلى المغرب، أي نموذج هو الأقرب إليه، ويستحسن أن يحتدي به؟

في سطور

■ من مواليد 15 يونيو 1948 بمدينة تافراوت

■ حاصل على دكتوراه الدولة في القانون الخاص

■ زاول منذ 1992 مهنة أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بالرباط

■ شغل منصب مدير ديوان وزير حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 1993 و 1996

■ شغل منصب مدير ديوان وزير العدل ما بين 1997 و1998 ثم كاتبا عاما لوزارة العدل

■ عين رئيسا للهياة العليا للاتصال السمعي البصري من طرف جلالة الملك في 13 نونبر 2003

■ حصل على وسام العرش من درجة فارس ووسام الاستحقاق الوطني من درجة ضابط.

■ له عدة مؤلفات ومقالات ودراسات حول التشريع المغربي والقانون التعاوني والقانون الجمعوي والتنمية وقانون الاتصال.

● في الواقع، تبدو الهاكا أقرب من النموذج الفرنسي. فمؤسسو التجربة المغربية استوحوا الكثير من الخطوط العريضة من المجلس الأعلى للسمعي البصري الفرنسي. فهذا الأخير يضم تسعة أعضاء كمثيله في المغرب، وله سلطات مثل التي نتوفر عليها، بل

الغزلي وفيصل العرايشي خلال مؤتمر مراكش

أكثر من ذلك، للهيأة العليا المغربية سلطات أكثر من سلطات المجلس الأعلى الفرنسي، إذ أن هذا الأخير مثلا لا يقوم بضبط الدعاية أو الإشهار، لأن فرنسا تتوفر على مؤسسة مهنية خاصة بذلك، خلافا للمغرب. كما أن المجلس الفرنسي ليست له سلطة إعطاء حق الرد لمن تبث تضرره في إحدى البرامج السمعية البصرية، في حين أن المجلس المغربي له هذه السلطة. أضف إلى ذلك أن المجلس الفرنسي لا يمنح الترددات، لكن في المغرب نحن نتوفر على هذا الاختصاص. كما أن هناك اختلافا حتى في درجة السلطات الممنوحة، فالمجلس الأعلى الفرنسي ليس له الحق في سن قواعد ذات طبيعة تنظيمية شبيهة بتلك التي تصدرها السلطة التنفيذية، في حين أن هذا أمر معمول به في المغرب.

كما أن هناك أمرا أساسيا لا مثيل له في العالم كله، يجب الانتباه إليه، فقد منحنا القانون السلطة لوضع المعايير القانونية والتقنية لقياس نسب المشاهدة والاستماع، وليست هناك أي هيأة في العالم لها هذه السلطة. علما أن المتعارف عليه هو أن المهنيين أنفسهم هم من يضعون هذه المعايير. لقد كان هناك فراغ قانوني في هذا المجال، فوضعنا معايير قانونية وتقنية ، ثم أصبحت لنا في المغرب مؤسسة هي «ماروك ميتري» التي تتكفل بعملية القياس بعد فوزها بطلب عروض دولي أشرفت عليه وزارة الاتصال، وقد قام المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري مؤخرا باستقبال المسؤولين عن هذه المؤسسة للوقوف على حصيلتها وطريقة اشتغالها، علما أن لدينا ملاحظات حول ما أنجز حتى الآن.

● الهيأة معروف عليها التأني في اتخاذ القرارات، لكن هناك قضايا تعثرت، بل أكثر من ذلك صدر فيها قرار وتم التراجع فيه، كما هو الحال في قضية محطة «إم إف إم» (مراكش) وعمدة المدينة آنذاك عمر الجزولي..

● هذا غير صحيح، إذ لم يصدر أي قرار رسمي في هذا الملف، أو بالأحرى لم يصدر أي قرار يستلزم أن يصبح عموميا، وأؤكد لك أننا لم نحسم في هذا الملف إلا بعد دراسة دقيقة ومستفيضة، حيث كان النقاش طويلا حول هذا الموضوع. إذ عندما كنا ندرس هذه القضية في المجلس برزت معطيات أضيفت إلى الملف. وبعد أن استجمعنا جميع العناصر، رأينا أن هذه القضية لا تستدعي أن نتخذ قرارا زجريا ضد متعهد لم يقم بأي مخالفة، وذلك اعتبارا لمعطيات موضوعية وقانونية صرفة أسست لحفظ القضية.

نحن نعمل على أن نكون دقيقين ومنصفين في كل قراراتنا، وأن نقوم بتحريات أنيقة ودقيقة لأجل ذلك.

● هناك ملفات يتداول فيها المجلس بشكل سري، وتخرج تفاصيلها إلى العلن، وتتسرب إلى الصحافة. نظن أن ملف "هيت راديو" مثال بليغ في ذلك، كيف تعلقون؟

● هناك ثلاثة مستويات بخصوص هذا الموضوع: الأول مرتبط بعلاقة الصحافة المكتوبة بالمؤسسات، فالكثير مما ينشر مبني على فرضيات يضعها الصحافيون أنفسهم استنادا لقراءات شخصية او لتصريحات لمصادر قد تطول أو تقصر المسافة التي تفصلها عن الملفات التي يتداول فيها المجلس. وقد سبق لي أن أعلنت، أن الرئيس هو الناطق الرسمي والوحيد باسم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري أو من ينتدبه رسميا لذلك، وأي تصريح آخر من أي جهة أخرى، نحن غير معنيين به. وعلى هذا المستوى، فالأمر لا يزعجنا، بل أكثر من هذا يظل جزءا من لعبة العلاقة بين الصحافة ومصادر الخبر.

المستوى الثاني مرتبط بالطبيعة المنفتحة للهاكا. لكن سبق لي أن أعلنت بصوت عال ومسموع داخل وخارج الهيأة، أننا مؤتمنون على مصالح الآخرين، وعلينا أن نسهر على الحفاظ عليها، حتى تخرج قراراتنا بشأنها إلى العموم بكيفية رسمية.

المستوى الثالث يجعل من القضية أعمق وأشمل من أن تكون وقفا على الهيأة لوحدها، بل هي جزء من الثقافة المهيمنة، ثقافة لم تستوعب بعد وبشكل كاف، طرق التعامل مع القضايا بمنطق دولة الحق والقانون، لأننا لم نصل بعد إلى نضج مجتمعي يمنح الجميع الثقة في مؤسساتنا ويجعل التعامل مقننا مع الخبر والمعطيات.

فالمؤسسات لا تملك الضمانات التي تمنع الحاصل على المعلومة من استغلال محتوياتها من أجل مركزة نفسه بكيفية سلطوية كمالك للحقيقة دون مراعاة أولويات المصلحة العامة.

● هل تقنين الصحافة وضبطها أمر يعني مؤسستكم؟

● شخصيا ومن الناحية الفكرية، هذا أمر يهمني كثيرا، لأن الصحافة المكتوبة تعرف انحسارا ووضعا متأزما لابد من الخروج منه. ويهمني أن نفكر، ونجد حلولا مناسبة للواقع المغربي بشكل يراعي وضعية الصحافة المكتوبة التي من الضروري أن تتوفر على نظام للتقنين مناسب لها ولخصوصياتها معترف به وبمشروعيته.

أما بالنسبة إلي كرئيس للهيأة العليا، فهذا أمر لا يعنينا على الإطلاق لعدة أسباب: الأول أن لنا قضايا مختلفة ومعقدة نخوض فيها الآن لا تترك لنا مجالا للاهتمام بمجال آخر. وأتمنى أن تكونوا قد اطلعتم على تجارب بعض المجالس الإفريقية وكذا المجلس البرتغالي والتي تجمع بين تقنين القطاع السمعي البصري وقطاع الصحافة المكتوبة، وقد استضفت رؤساء هذه المجالس في مؤتمر مراكش بشكل متعمد للاطلاع التي الصعوبات التي يفرزها مثل هذا النموذج. إذ تعترف كل هذه المجالس بكونها تخصص 80 في المائة من المجهود لتقنين الصحافة المكتوبة، دون تحقيق نتيجة تذكر كفيلة برفع المستوى. أكثر من هذا، يؤثر هذا المجهود بشكل سلبي على عملها الخاص بتقنين السمعي البصري.

إن تقنين السمعي البصري من جهة، وتقنين الصحافة المكتوبة من جهة أخرى، هما شقان تحكمهما عناصر وخصوصيات متباينة ولا يمكن بأي شكل من الأشكال الجمع بينهما.

نحن نرى الحل لهذا الإشكال العويص في إيلاء سلطة التقنين الذاتي لمهنيين سابقين، نوع من الحكماء، يتميزون بسمعة ومكانة اعتبارية داخل الجسم الصحفي، لأن المشكل الحقيقي والتحدي الكبير يكمن في توفير الشروط الضرورية لتمتيع الهيأة المعنية بتقنين الصحافة المكتوبة بالشرعية والمصداقية اللازمتين.

الغزلي يدافع عن القطب العمومي

اعتبر أحمد الغزلي، رئيس الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، القطب العمومي، قاطرة لتطوير المجال السمعي البصري في المغرب. وأضاف الغزلي، «هذه قناعتي الشخصية، لأني أومن بالمصلحة العمومية، إذ يمكن أن يساعد القطب العمومي ذو المنتوج الجيد، في تفعيل سياسة تحرير السمعي البصري التي تضمن الحقوق الجوهرية للمتفاعلين معه.

ويضيف رئيس الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، «لابد للقطب العمومي أن يتحلى بالجودة اللازمة التي تحقق له التفاعل مع المجتمع، وبالتالي أومن بأن القطب العمومي، وبعد 5 سنوات من تحرير السمعي البصري، لازالت له هذه المسؤولية، ومازالت أمامه الفرصة كي يكون أكثر فعالية في هذا الاتجاه. كما أومن أيضا، أننا لا نأخذ بعين الاعتبار المجهودات التي أنجزت إلى حدود الآن، ننسى أنه قبل عشر سنوات كانت الخدمات المتوفرة هي «دوزيم» والقناة الأولى.. طبعا، يمكننا الحديث طويلا عن نسب المشاهدة، لكن يجب الاعتراف أولا بأن المغرب يتوفر اليوم على ثماني قنوات تلفزية. مشكل نسب المشاهدة مطروح، لكن هذا إنجاز لا يتحقق في ظرف وجيز، ويلزمه جهد كبير وشروط معينة. كما أنه قبل 10 سنوات كانت مساهمة التلفزيون في الإنتاج السمعي البصري ومحدودة جدا، وأظن أن الأمر مختلف الآن ودفاتر التحملات ملزمة في هذا الباب».

إحداث شبكة عربية لضبط السمعي البصري

طلبت مجموعة من البلدان العربية، على رأسها تونس ولبنان وموريتانيا، من المغرب إنشاء شبكة لضبط وتقنين المجال السمعي البصري في البلدان العربية. وقال أحمد الغزلي، رئيس الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، إن المغرب يفكر بشكل جدي في هذا المقترح العربي، الذي تقدم به ممثلو هذه البلدان العربية، كما أعرب عن استعداده لتقديم جميع المساعدات لإنجاح هذا المشروع.

وأضاف الغزلي، أن المغرب اشترط عدم ترؤسه هذه الشبكة نظرا للانشغالات الكثيرة للهاكا من خلال ترؤس المغرب لمجموعة من الشبكات، على رأسها هيآت التقنين الفرانكفونية، وشبكة هيآت التقنين الإفريقية، وهو ما يمكن أن ينقص من فعاليتها ويؤثر على نجاعتها وأدائها.

وكان ممثلو مجموعة من الدول العربية تقدموا بشكل مباشر إلى أحمد الغزلي، بالالتماس المذكور، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول لرؤساء هيآت التقنين الفرانكفونية، أخيرا بمدينة مراكش بمشاركة العديد من الدول من القارات الثلاث: إفريقيا وأمريكا وأوربا، الناطقة باللغة الفرنسية، وكذلك المؤتمر الخامس لهيآت التقنين الإفريقية في المدينة نفسها.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب كان رئيسا للشبكة المتوسطية لهيآت التقنين، سنة 2008 لعب خلالها دورا هاما في جذب دول عربية إلى الشبكة المتوسطية مثل الأردن وموريتانيا رغم عدم توفرها على منفذ على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن المغرب دفع بها نظرا لامتداد روابطها التاريخية والجغرافية مع منطقة المغرب العربي، أما الأردن فتقدمت بطلب من أجل الاستفادة من تجربة الشبكة والانتقال من دور الملاحظ إلى العضو الرسمي، باعتبارها تجربة متفردة في منطقتها إلى جانب لبنان.